

مؤسسة كارنجي | الولايات المتحدة والنظام الأمني الناشئ في شرق سوريا



الجمعة 19 ديسمبر 2025 م

سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024 أطلق ظهور نظام أمني جديد في سوريا، حيث قلصت الولايات المتحدة وجودها العسكري في البلاد، واعتمدت على إشراف من مقرن في الشرق يتركز على احتجاز سجناء تنظيم الدولة الإسلامية، وتأمين طرق الإمداد، وحماية المواقع الحساسة.

وفق مؤسسة كارنجي، نجاح انسحاب الولايات المتحدة يعتمد على موازنة هذه الأولويات مع خطوط تركيا وإسرائيل الحمراء، إذ قد يؤدي الفشل على أي جهة إلى إعادة فتح مساحات للنزاع وإمكانية عودة نشاط تنظيم الدولة.

في شمال وشرق سوريا تتوزع ثلاثة محاور قوة: الحكومة السورية الجديدة، وهياكل مدعومة من تركيا، وقوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية، يسعى هؤلاء لتنحيل الاحتكاك عبر اتفاقيات حول إدارة مراكز الاحتجاز، وضمان حرية الحركة على الطرق الرئيسية، وحماية الواقع الحساسة.

دور الولايات المتحدة تحول من مراقب ثابت إلى وسيط سياسي يحافظ على التوازن بين الأطراف، مع التركيز على قاعدة التنف كنقطة استراتيجية للتحكم الإقليمي ومنع توسيع النفوذ الإيراني، بينما يبقى أي فهم بين تركيا وإسرائيل ضرورياً لظهور إطار وطني سوري يمكن أن يقلل من مخاطر الصراع وعودة تنظيم الدولة.

الولايات المتحدة كنقطة توازن أمني

الوجود الأمريكي في التنف يشكل محوراً للتحكم الإقليمي، حيث يراقب النشاط الإيراني ويمثل خط دفاع ضد تعدد الجماعات المسلحة ويعزز قدرات الاستجابة السريعة. الولايات المتحدة تدير التفاعل بين الأطراف شرق سوريا عبر مراقبة، وتجنب الاحتكاك، والتوسط، مع الحفاظ على أولوياتها: احتجاز عناصر تنظيم الدولة، وضمان سلامة الطرق، وحماية البنية التحتية الحساسة.

الولايات المتحدة تعاملت مع شرق سوريا كمساحة مكافحة إرهاب، بينما ركزت على منع إعادة ظهور تنظيم الدولة ومراقبة جماعات أخرى مثل حزب تركستان الإسلامي المرتبط بالنظام السوري. وقد أنشأت قيادة مشتركة لإعادة المعتقلين لتسهيل عودة قانونية لمنشآت مثل معسكرات الهول وروج، والحفاظ على الرقابة على التهديدات المتبقية من التنظيم.

الضغط التركي والإسرائيلي

تركيا تسعى لتفكيك البنية العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية ودمجها ضمن هيكل الدولة الأمني، بينما تحافظ إسرائيل على سقف أمني في الجنوب وحماية الطائفة الدرزية. هذه الضغوط الخارجية تشكل حدود نفوذ كل طرف وتحدد طبيعة النظام الأمني الناشئ، حيث يظل شرق سوريا مسرحاً لتفاهمات مؤقتة أكثر من مؤسسات وطنية، معبقاء خطر عودة تنظيم الدولة قائماً.

التحديات المطولة والإقليمية

السلطات السورية الناشئة، رغم ظهور الرئيس أحمد الشرع كواجهة للسلطة، تواجه ضعف مؤسساتي، ما يسمح لدخول عناصر سابقة من التنظيمات المتطرفة عبر شبكات قبلية، وزيادة التوترات الطائفية. النزاعات بين العرب والأكراد في شرق سوريا، والاحتكاكات بين قوات الحكومة والأقلية مثل الدروز، تعكس هشاشة التوافق المحلي. وقد أعادت التوترات بين القبائل العربية في دير الزور والرقة وإحياء الدور

الأمني للتركمان والأحزاب التركية-السورية تعزيز المنافسة مع الأكراد، ما يزيد احتمالية العنف المجتمعي المعتمد

النجاج في شرق سوريا يعتمد على القدرة الأمريكية على توازن هذه القوى الثلاثة، وتحقيق تعاون محدود بين الحكومة السورية الجديدة وقوات سوريا الديمقراطية، وضمان سيطرة تركيا وإسرائيل على مناطق نفوذها، إلى جانب إدارة فعالة للمعتقلين وتأمين الطرق والمواعظ الحساسة عدم وجود توافق بين تركيا وإسرائيل يعرقل بناء إطار وطني سوري متكامل ويجعل الشرق مؤشراً على الانقسامات والصراعات الوطنية، معبقاء احتمالية ظهور نشاط جديد لتنظيم الدولة قائمة

يرى هذا التحليل أن الترتيب الأمني الناشئ في شرق سوريا يعتمد على إدارة دقة القوى المحلية والإقليمية، والحفاظ على التوازن في الدور الأمريكي عبر قاعدة التنف، وتجنب إعادة إشعال النزاعات الطائفية أو السماح بعودة خلايا تنظيم الدولة، في بيئة سياسية وهشة لم تتعافى بعد من انهيار النظام السابق

<https://carnegieendowment.org/research/2025/12/the-united-states-and-the-emerging-security-order-in-eastern-syria?lang=en>